

منهجية الاعتماد على الأحكام والقرارات القضائية في الأبحاث العلمية

En recherche Méthodologie relative aux jugements et décisions judiciaires scientifique

تاريخ إرسال المقال : 2018/04/27 تاريخ قبول المقال للنشر: 2018/05/13

د. ميمون جمال الدين / جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ملخص :

للاعتناء على الأحكام والقرارات القضائية ضوابط خاصة من حيث الموضوع ومن حيث منهجية التهميش ، وكل ذلك يستلزم إلمام الطالب بهذه المهارات البحثية. لذلك يتم طرح الإشكال حول كيفية الاعتماد على الأحكام والقرارات القضائية كمهارة بحثية وأثرها على النزاهة العلمية. الكلمات المفتاحية : المنهجية ، الأحكام والقرارات القضائية ، البحوث العلمية .

Résumé:

Pour pouvoir s'appuyer sur des jugements et des décisions judiciaires, il existe des contrôles spéciaux en termes de sujet et de méthodologie de marginalisation, qui nécessitent tous que l'étudiant se familiarise avec ces compétences de recherche.

Par conséquent, la question est posée de savoir comment utiliser les jugements et les décisions judiciaires en tant que compétence de recherche et son impact sur l'intégrité scientifique.

Mots-clés: Méthodologie, Jugements et jugements, Recherche scientifique.

مقدمة:

عادة ما يستعين الطالب ودارس القانون عموماً بالأحكام والقرارات القضائية وذلك لأهميتها البالغة في شرح وتوضيح النصوص القانونية، غير أن الاعتماد على الأحكام والقرارات القضائية له ضوابط خاصة من حيث الموضوع ومن حيث منهجية التمهيش، وكل ذلك يستلزم إلمام الطالب بهذه المهارات البحثية.

لذلك يتم طرح الإشكال حول كيفية الاعتماد على الأحكام والقرارات القضائية كمهارة بحثية وأثرها على النزاهة العلمية

سنقسم هذه المداخلة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: كيفية الاعتماد على الأحكام والقرارات القضائية كمهارة بحثية.

المحور الثاني: أهمية الاعتماد على الأحكام والقرارات القضائية وأثره على النزاهة العلمية.

المحور الثالث: نماذج من كتب ومراجع وموسوعات الأحكام والقرارات القضائية.

المحور الأول: كيفية الاعتماد على الأحكام والقرارات القضائية كمهارة بحثية

تعتبر المحكمة العليا ومجلس الدولة أعلى هيئتين في هرم التقاضي في الجزائر، مكلفتين بتقويم أعمال المحاكم والمجلس القضائية والمحاكم الإدارية.

تلتزم المحاكم والمجالس القضائية بالنقطة القانونية التي قطعت فيها المحكمة العليا وهي ما تسمى بنقطة الإحالة طبقاً لنص المادة 524 من قانون الإجراءات الجزائية¹، والمادة 374 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية².

وإذا كان دور القاضي في المجتمع محصور أساساً في تطبيق القانون على الوقائع المعروضة عليه³، فإن دور الباحث ليس العمل على إيجاد حل للمشكل القانوني باعتبار أن القضاء قد بت فيه ولكنه مناسبة للتأمل ومحاولة لفهم الاتجاه الذي ذهب إليه القضاء⁴.

لذلك ينبغي على الباحث أن يأخذ في الاعتبار المهارات البحثية التالية عند الاعتماد على الأحكام والقرارات القضائية:

1/ إن للقضاء هيئته ووقاره لذلك يجب على الطالب الابتعاد عن العبارات التي تمس بهيبة القضاء فبدل استعمال عبارة (أخطأ) نستعمل عبارة (جانب الصواب) وهي من واجبات اللباقة التي اعتمدها القوانين على مر العصور.

2/ عادة يتم الاعتماد على القرارات الصادرة عن المحكمة العليا ومجلس الدولة باعتبارها مرجعاً قضائياً لباقي المحاكم، إلا أن ذلك لا يمنع أن يتم الاعتماد على قرارات المجالس القضائية

أو المحاكم أو المحاكم الإدارية وإبداء الرأي حولها لكن كل ذلك في إطار البحث العلمي الأكاديمي فقط.

وعند مقارنة عدة أحكام نحاول معرفة الاتجاه الغالب بالنسبة للاجتهاد القضائي وإذا كان القرار صادرا عن المحكمة العليا فيمكن مقارنة القرار مع غيره من القرارات الصادرة عن المحكمة العليا سواء الصادرة عن نفس الغرفة أو عن غرف أخرى

أو عن غرفتين مجتمعتين أو عن جميع الغرف مجتمعة، وهل تم التراجع عن اجتهاد ما⁵.

3/ أثر تغير القوانين على الاعتماد على الأحكام والقرارات القضائية :

ينبغي الانتباه إلى تاريخ صدور القرار لأن لذلك أهمية بالغة لمعرفة هل وقع تحول للاجتهادات السابقة أم أنه وقع تفسير جديد لقاعدة قانونية معينة أو تم اللجوء إلى قاعدة قانونية أخرى، الخ...ومن الأمثلة على ذلك بخصوص نقل الملكية، والحق في البقاء والاعتماد على إطار قانوني جديد كالتنازل على القطع الأرضية⁶.

4/ التركيز على المشكل القانوني الذي يطرحه الحكم أو القرار القضائي :

ينبغي على الطالب عند حصر إشكالية مذكرة تخرجه أن يبحث عن أحكام وقرارات قضائية تعالج نفس المشكل القانوني الذي تعالجه مذكرة الماستر لذلك ينبغي استبعاد الأحكام والقرارات القضائية التي تعالج مشاكل قانونية أخرى⁷. فالطلاق والتطليق والخلع قضايا شائعة في قانون الأسرة لكن لكل موضوع اجتهاد قضائي خاص به.

5/ إذا كان الحكم أو القرار القضائي تنبني عليه نتائج الدراسة أو جزء منها، أو كان الحكم أو القرار القضائي صادر عن الغرفة المجتمعة للمحكمة العليا بغرض توحيد الاجتهاد القضائي، أو توصل الطالب إلى أن هذا القرار أو الحكم القضائي يعبر عن تبني اتجاه فقهي جديد فما على الطالب إلا إدراج هذا القرار القضائي ضمن ملاحق الدراسة وذلك بأن يشير إليه في الهامش أسفل الصفحة.

مثال: الملحق الأول (قرار المحكمة العليا)، (غرفة شؤون الأسرة والمواريث)، قرار رقم 355180، بتاريخ 2006/03/05، (قضية بين ب س - م ع)، مجلة المحكمة العليا، العدد 01 لسنة 2006، ص 469 وما بعدها، يخص إلحاق النسب في حالة العلاقة غير الشرعية.

ملاحظة : اختيار الحكم أو القرار القضائي كملحق للدراسة يجب أن يكون بتنسيق تام بين الطالب والأستاذ المشرف.

6/ إذا اعتمد الطالب على مجموعة من الأحكام والقرارات القضائية بخصوص موضوع ما يجب أن يقدم مجموعة من النتائج بخصوص مدى ثبات الأحكام والقرارات القضائية وتواترها أم أنها متأرجحة وهل يوجد تناقض في الاجتهاد القضائي ومدى اعتماده على الآراء

الفقهية، وهل ابتكر حلولاً جديدة... إلخ⁸.

المحور الثاني: كيفية توثيق أحكام وقرارات القضاء في الهامش والاعتماد عليها.

توجد عدة حالات في الاعتماد على الأحكام القضائية وطرق تهميشها:

- حالة تحصل الطالب على الحكم القضائي من منشورات السلطة القضائية كالمجلة القضائية ونشرة القضاة والأعداد الخاصة الصادرة عن المحكمة العليا أو مجلس الدولة أو وزارة العدل.
- وحالة عدم تحصل الطالب على الحكم القضائي غير أن التعليق المذكور في مرجع ما.
- حالة تحصل الطالب على الحكم القضائي بصفته الشخصية أو بطرقه الخاصة.

إن لكل حالة أحكام خاصة في الاعتماد على الحكم والتهميش ونصائح لمحاربة السرقة العلمية والسر المهني وهي كالتالي:

في الحالة الأولى حالة تحصل الطالب على الحكم القضائي من منشورات السلطة القضائية كالمجلة القضائية ونشرة القضاة والأعداد الخاصة الصادرة عن المحكمة العليا أو مجلس الدولة أو وزارة العدل يتم التوثيق في الهامش على الشكل التالي:

ذكر الجهة القضائية، الغرفة، رقم الملف، تاريخ القرار، الأطراف، مصدر القرار (عنوان المجلة ورقم العدد، تاريخ العدد) الصفحة: ⁹.

أمثلة:

1/ (المحكمة العليا)، (الغرفة الإدارية)، قرار رقم 29170، بتاريخ 10/07/1982، (قضية بين وزير الداخلية - والي ولاية سطيف ضد فريق ج.س)، المجلة القضائية، العدد 02، 1989.

2/ (مجلس الدولة)، (الغرفة الرابعة)، قرار رقم 3601، بتاريخ 10/06/2002، (قضية بين بلدية قلال ضد السيد خ.س)، مجلة مجلس الدولة، العدد 02، 2002.

في الحالة الثانية: عدم حصول الطالب على الحكم أو القرار القضائي غير أن الهامش المذكور في مرجع ما، في هذه الحالة يتم التوثيق في الهامش على الشكل التالي:

ذكر الجهة القضائية، الغرفة، رقم الملف، تاريخ القرار، ثم يذكر المرجع الذي أخذ منه الحكم أو القرار.

مثال: (المحكمة العليا)، (الغرفة الإدارية)، قرار رقم 29170، بتاريخ 10/07/1982، المذكور لدى حمدي باشا عمر... (تهميش المرجع كالمعتاد).

في حالة حصول الطالب على الحكم أو القرار القضائي من مرجع ما لكن الطالب لم يهمل المرجع يعتبر هذا التصرف سطوا على مجهودات الغير، وهو من أشنع الجرائم العلمية في نظري.

في الحالة الثالثة حالة تحصل الطالب على الحكم القضائي بصفته الشخصية أو بطرقه الخاصة يتم التوثيق في الهامش على الشكل التالي (مثال): ذكر الجهة القضائية ، الغرفة ، رقم الملف، تاريخ القرار، غير منشور.

مثال: حكم عن محكمة المسيلة -القسم الاجتماعي- بتاريخ 2017/12/14 فهرس 17/3998.

ملاحظات ينبغي الإشارة إليها:

- عدم ذكر أسماء الأشخاص في حالة تحصل الطالب على الحكم القضائي بصفته الشخصية أو بطرقه الخاصة وذلك لاعتبار المنازعات القضائية وما يثيره الأطراف من مناقشات ضمن حياتهم الخاصة وليس مطروحا للعامه.
- إن ذكر عبارة غير منشور أو منشور في مرجع الأستاذ الفلاني تبعد الطالب عن شبهة السرقة العلمية خاصة إذا طلب الأستاذ المشرف أو لجنة المناقشة تقديم هذا الحكم أو القرار لمناقشته.

المحور الثالث : نماذج من كتب ومراجع وموسوعات الأحكام والقرارات القضائية

إن اعتماد الطالب على الأحكام والقرارات القضائية يتطلب البحث عن عدة مراجع والتنقيب داخلها، وبالنظر للمراجع المتوفرة على مستوى الفهرس الإلكتروني لمكتبة الحقوق - جامعة المسيلة- في آخر جرد لها بتاريخ 29 أكتوبر 2018 تم حصر المراجع التالية:

المحكمة العليا	الاجتهاد القضائي لغرفة الأحوال الشخصية
موفق ميرزي	اجتهادات اللجان والمحاكم في قضايا الوسط التجاري لمدينة بيروت
المحكمة العليا	الاجتهاد القضائي للغرف التجارية والبحرية
هاني الحبال	اجتهادات قضايا الإفلاس 2003-2008
عمر بن سعيد	الاجتهاد القضائي وفقا لأحكام القانون المدني
شريف الطباخ	التعويض عن المسؤولية التقصيرية والمسؤولية العقدية في ضوء القضاء والفقه
منير قزمان	البيوع التجارية في ضوء الفقه والقضاء
معوض عبد التواب	المستحدث في القضاء التجاري
حمدي باشا عمر	القضاء التجاري
حمدي باشا عمر	القضاء العقاري

فارس السبتي	المنازعات الضريبية في التشريع والقضاء الجزائري الجزائري
صفاء فتوح جمعه فتوح	منازعات عقود التجارة الالكترونية بين القضاء والتحكيم
عبد الحميد المنشاوي	الوسيط في القانون التجاري في ضوء الفقه والقضاء
فؤاد ظاهر	البيع في ضوء الاجتهاد
عائشة الحجامي	مدونة الاسرة علي ضوء الممارسة القضائية
الغوثي بن ملح	قانون الأسرة علي ضوء الفقه والقضاء
العيش فضيل	قانون الأسرة مدعم باجتهادات قضاء المحكمة العليا
كمال صالح البنا	الزواج العرفي ومنازعات البنوة في الشريعة والقانون والقضاء
احمد خالد	القسم: بين الشريعة الإسلامية والقانون المدني الجزائري على ضوء اجتهاد المحكمة العليا ومجلس الدولة
محمد محمود معطي	الكفالة في ضوء الفقه والاجتهاد
شربل طانيوس صابر	عقد الوكالة في التشريع والفقه والاجتهاد
طاهري حسين	تسبيب الأحكام القضائية مدعما باجتهاد القضاء المقارن (الجزائر -مصر- الكويت -الأردن)
فضيل كوسة	منازعات التحصيل الضريبي في ضوء اجتهادات مجلس الدولة
احمد خالد	التقادم وآثاره في القانون المدني الجزائري على ضوء اجتهاد المحكمة العليا ومجلس الدولة
احسن بوسقيعة	المنازعات الجمركية في ضوء الفقه واجتهاد القضاء والجديد في قانون الجمارك
كوسة فضيل	الدعوى الضريبية واثباتها في ضوء اجتهادات مجلس الدولة
عمر بن سعيد	الاجتهاد القضائي وفقا لأحكام قانون الإجراءات المدنية
بدوي حنا	الوكالة اجتهادات في قضايا الوكالة
بدوي حنا	مجموعة قضايا التنفيذ اجتهادات ونصوص : اختصاص -احالة- استئناف -اعتراض على التنفيذ- حجز احتياطي

منشورات بارتى BERTI	القانون المدني في ضوء الممارسة القضائية.
منشورات كليك	الاجتهاد الجزائي في القضاء الجنائي - أربعة أجزاء - الأستاذ جمال سايس.
منشورات كليك	الاجتهاد القضائي لمحكمة التنازع، الأستاذ جمال سايس.
دارهومة	المنتقى في قضاء محكمة التنازع ومجلس الدولة الأستاذ بن الشيخ الحسين آث ملوبا
دارهومة	القضاء العقاري في ضوء أحدث القرارات الصادرة عن مجلس الدولة والمحكمة العليا ومحكمة التنازع، الأستاذ حمدي باشا عمر
منشورات الساحل	مجلة مجلس الدولة، مجلس الدولة.
قسم الوثائق والدراسات القانونية والقضائية	مجلة المحكمة العليا، المحكمة العليا.
الديوان الوطني للأشغال التربوية	نشرة القضاة، وزارة العدل.

كما أنه ينبغي على كلية الحقوق الاشتراك في المجالات الوطنية التالية بحكم تخصصها وهي:

قسم الوثائق والدراسات القانونية والقضائية	مجلة المحكمة العليا
منشورات الساحل	مجلة مجلس الدولة

إن عصر التقنية الذي نعيشه اليوم أظهر طرقا جديدة في حفظ المراجع والمعلومات وهي الأقراص المضغوطة (CD-ROM) التي لا ينبغي تجاهلها على الإطلاق.

الخاتمة:

إن الأحكام والقرارات القضائية هي التطبيق العملي للنصوص القانونية على الوقائع، يتم من خلالها فهم النصوص القانونية ومجالها وأبعادها واستثناءاتها في بعض الأحيان.

ومهما يكن من أمر فإن تهميش الأحكام والقرارات القضائية يعبر بصدق عن مجهودات الطالب وأمانته ونزاهته العلمية. من خلال هذه المداخلة نرجو الاهتمام بهذا النوع من الدراسات وهو: الاجتهاد القضائي المقارن الذي يمكن أن يشمل جميع فروع القانون - مع الإشارة إلى وجود مخبر على مستوى كلية الحقوق جامعة بسكرة موسوم بأثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع - غير أن الدفع بهذا النوع الجديد من الدراسة إلى الأمام يتطلب توفير مراجع خاصة بالاجتهاد القضائي المقارن كموسوعات الأحكام والقرارات القضائية التي تصدر عن الجهات الرسمية.

الهوامش :

- 1 المستشار مأموني الطاهر، الالتزام بالنقطة القانونية التي قطعت فيها المحكمة العليا، مجلة المحكمة العليا، قسم الوثائق والدراسات القانونية والقضائية، العدد 01 لسنة 2013، ص: 105.
- 2 نور الدين زرقون، تساؤلات حول ممارسة المحكمة العليا لسلطتها كمحكمة موضوع، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد 07، جوان 2012، ص: 199.
- 3 بوزراع بلقاسم، منهجية ومناهج البحث العلمي وتطبيقها في القانون، معهد العلوم القانونية قسنطينة ص: 01.
- 4 خالد خالص، المحامي بهيئة الرباط، منهجية التعليق على القرارات القضائية، النسخة الإلكترونية ص: 02.
- 5 راجع مثلاً: حمدي باشا عمر، القضاء العقاري وفق أحدث اجتهادات المحكمة العليا ومجلس الدولة، دارهومة، طبعة 2017، ص: 457.
- 6 نموذج لقراري يعتمد على إطار قانوني جديد صادر عن الغرفة العقارية بمجلس قضاء المسيلة.
- 7 ميمون جمال الدين، منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة قانون خاص بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2018-2019، غير منشور، ص: 02.
- 8 مرشد الطلبة المترشحين لمسابقة القضاء-المعهد الوطني للقضاء طبعة 2002 ص 32.
- 9 ناصري مريم، دليل الطالب في منهجية كتابة مذكرة الماستر، مطبوع مقدم لطلبة السنة الثانية ماستر جميع التخصصات، السنة الجامعية 2016-2017، ص: 05.
- راجع أيضاً: رؤوف بوسعدية، م حاضرات في منهجية العلوم القانونية، ألقبت على طلبة السنة الثانية حقوق بكلية الحقوق جامعة سطيف 2، السنة الجامعية 2015-2016، ص: 46 السنة الجامعية 2016-2017، ص: 05.